مجتمع

العراق: رفات 10 ضحايا لداعش في خزان صرف صحي

أعلنت السلطات المحلية في محافظة نينوى شمالي العراق، العثور على رفات 10 عراقيين داخل شبكة للصرف الصحي في بلدة كرعزير جنوبي مدينة سنجار، مؤكدة أنّهم من ضحايا تنظيم داعش الإرهابي خلال احتلاله المنطقة عام 2014. ونقلت وسائل إعلام محلية عن معاون قائممقام مدينة سنجار، جلال خلو، أنّ المهمة أنجزتها «فرق الإنقاذ بالتنسيق مع الهندسة العسكرية وقوات الجيش والأمن الوطني والشرطة» وأنّ «من بين الضحايا أطفالاً ونساءً»، مؤكداً نقل الرفات إلى مركز صحي في مدينة البعاج. (العربي الجديد)

الهند: عاصفة استوائية تتهيأ في خليج البنغال

أصدرت السلطات الهندية إنذاراً وأغلقت المدارس وألغت خدمات القطارات في أجزاء من البلاد، أمس الجمعة، بالتزامن مع استعداد فرق الإنقاذ لعاصفة استوائية تتهيأ في خليج البنغال. ومن المتوقع أن تضرب العاصفة ساحل ولاية أندرا براديش جنوبي البلاد، اليوم السبت، ثمّ تدخل ولايتي أوديشا الشرقية وغرب البنغال، غداً الأحد، بحسب إدارة الأرصاد الجوية الهندية. ويرى علماء أنّ العواصف الشديدة صارت أكثر تواتراً في الهند، وأنّ تغيّر أنماط المناخ يتسبّب في زيادة حدّتها. (أسوشييتد برس)

التزام أممي بحقوق ذوي الإعاقة

«فيما تُعمّق الأزمة العالمية لجائحة كورونا أوجه التفاوت الموجودة أصلاً، لا بدّ من تسليط الضوء على حتمية دمج الأشخاص ذوي الإعاقة، وهم أصلاً من الفئات الأكثر إقصاءً في مجتمعاتنا ومن بين الأشدّ تضرراً بهذه الأزمة على صعيد عدد الوفيات». هذا ما شدّدت عليه الأمم المتحدة في اليوم العالمي للأشخاص ذوي الإعاقة الذي حلّ أمس الجمعة. ورأت الأمم المتحدة أنّ «التزام إعمال حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ليس مسألة عدالة فقط، بل استثمار في مستقبل مشترك يهدف إلى دعم حقوق الإنسان والتنمية المستدامة والسلام والأمن، ويشكّل أحد محاور تحقيق وعد خطة التنمية المستدامة لعام 2030». أضافت: «حتى في ظلّ الظروف الاعتيادية، تُعَدّ قدرة الأشخاص ذوي الإعاقة على الحصول على الرعاية الصحية والتعليم والعمل والمشاركة في المجتمع ضعيفة، فيما المطلوب توفّر نهج متكامل لضمان عدم تخلف أحد عن الركب. وضمّ مسألة الإعاقة إلى الجهود المبذولة للتصدي لجائحة كورونا والتعافي منها، من شأنه أن ينفع الجميع في عملية إعادة البناء بصورة أفضل بعد الجائحة، وسيتيح أنظمة تتمتّع بقدرة أكبر على الاستجابة للمواقف المعقدة، والوصول إلى الجميع».

وكان الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس قد قدّم في أكتوبر/ تشرين الأول 2020، أوّل تقرير شامل عن الخطوات التي اتّخذتها المنظمة الأممية لتعميم استراتيجية دمج منظور الإعاقة في كلّ ركائز عملها، باعتباره جزءاً لا يتجزأ من حقوق الإنسان وحرياته الأساسية.

(العربي الجديد)

(محمد شاجهان/ الأناضول)

تونسيون مرحّلون من إيطاليا

تونس ـ **إيمان الحامدي**

«على صخرة مركز كاتانيا 7 تكسّرت أحلامي بعدما وقّعت على وثائق ترحيلي إلى تونس». بطريقة شاعرية يصف الشاب التونسي سمير رواشد البالغ من العمر 28 عاماً خيبته، مضيفاً «أُرغمت بعدها على صعود الطائرة التي حطّت في مساء شتوي بمطار قصيّ بمدينة طبرقة (شمال غرب)». ويسرد رواشد لـ«العربي الجديد» تفاصيل نهاية رحلة أمل قصيرة بدأت ببلوغه السواحل الإيطالية في رحلة غير نظامية، انتهت بنقله إلى مركز «كاتانيا 7» للترحيل.

لم تدم إقامة الشاب العشريني على الأراضي الإيطالية إلا ثلاثة أسابيع، فهو كان قد خاض البحر في هجرة سرية في الثامن من نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي، ليعود إلى «الوطن» في الـ29 من الشهر ذاته عبر رحلة جوية تحت حراسة أمنية. ويقول «دفعت مقابل الحلم الذي لم يكتمل ستة آلاف دينار تونسي (نحو 2100 دولار أميركي) لوسيط الهجرة، الذي أمّن لي مكاناً على متن قارب انطلق من سواحل مدينة صفاقس (وسط) إلى جانب 82 شاباً يجمعنا حلم الانطلاق نحو حياة أفضل». ويلفت رواشد إلى أنّه اشتغل فترات طويلة في البناء والزراعة لجمع تكاليف رحلة الهجرة السرية تلك. ويؤكد رواشد: «كما الآلاف من أبناء جيلي في مدينة بئر علي بن خليفة (جنوب شرق)، أرى أنّ السفر إلى الضفة الشمالية من البحر الأبيض المتوسط هو الطريقة الوحيدة للإفلات من كمّاشة البطالة التي تطبق على الشباب هنا، بعدما أوصدت سلطات بلادي كلّ أبواب التوظيف أمامنا». ولا يخفي رواشد أنّ «الأمل الذي لاح مع وصول القارب إلى جزيرة لامبيدوزا الإيطالية سرعان ما تحوّل إلى كابوس بعد عملية انتقائية خضع إليها المهاجرون الواصلون. فقد فُصلنا نحن، المهاجرين التونسيين، عن الواصلين من جنسيات أخرى، وأُخضعنا إلى حجر صحي إلزامي على متن مركب قبل نقلنا إلى سجن كاتانيا 7 المخصص للترحيل».

ويتابع رواشد أنّ «معاملة المهاجرين كانت لاإنسانية في كاتانيا 7، فقد حُرمنا من أدنى الحقوق التي تنصّ عليها الاتفاقيات الدولية للهجرة، كذلك أُجبرنا على توقيع وثائق لم نطلع على محتواها، قبل أن يتمّ اقتيادنا إلى مطار باليرمو مقيّدي الأيدي تحت حراسة أمنية مشددة، ووجهتنا مطار طبرقة». بالنسبة إلى رواشد «نزلت بأرض وطن لفظني، وعدت إليه مكرهاً على شكل جثّة بلا روح بعدما تحطّمت أحلامي وأحلام عائلتي بحياة أفضل». لكنّه لا ينكر أنّه ينوي «معاودة الكرّة مرّة رابعة، بعد ثلاث رحلات هجرة فاشلة تكبّدت خلالها خسارة مالية بقيمة 21 ألف دينار (نحو 7300 دولار) وخسارة معنوية لا تقدّر بثمن». من جهته، يقول الشاب التونسي أيمن القلوي، البالغ من العمر 27 عاماً، إنّ «سلطات بلادنا تطارد الشباب المهاجرين برّاً وبحراً وجوّا وتحرمهم من أحلامهم حتى خارج حدود الوطن، بسبب تعاونها مع السلطات الإيطالية والاتفاق معها سراً لترحيل الواصلين إلى سواحلها». ويوضح القلوي المرحّل حديثاً من إيطاليا، لـ«العربي الجديد»، أنّ «المهاجرين التونسيين يطارَدون في الدول الأوروبية بموافقة سلطات بلادهم التي تسمح للسلطات الأوروبية بإعادتهم قسراً». يضيف القلوي أنّ «المهاجرين التونسيين يخضعون لعملية انتقائية بترحيلهم مباشرة بعد الخضوع للحجر الصحي، في حين يُسمح لمهاجرين من جنسيات أخرى البقاء في مراكز التوقيف في انتظار تسوية أوضاعهم والانطلاق نحو أفق أرحب». بالنسبة إلى القلوي فإنّ «ترحيل المهاجرين التونسيين يتمّ بمباركة الدولة التي تغلق أمامهم كلّ الآفاق في الداخل والخارج»، ويؤكد «لن أتوقّف عن المحاولة، فأنا مستعد لركوب البحر مجدداً في رحلة غير نظامية تنتظر ساعة الصفر للانطلاق نحو إيطاليا».

ويرى المتحدث الرسمي باسم المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية رمضان بن عمر أنّ «تونس تقدّم لإيطاليا كلّ التسهيلات في عمليات الترحيل القسري»، مؤكداً لـ«العربي الجديد» أنّ «الدبلوماسية التونسية لا تؤدّي واجبها في حماية التونسيين الواصلين إلى إيطاليا». ويصف بن عمر سياسة السلطات التونسية المتعلقة بملف الهجرة بأنّها «مثال سيّئ في المنطقة»، مشيراً إلى أنّ «الفرصة سنحت لفرنسا وإيطاليا، بعد 25 يوليو/ تموز، بتمرير ما لم تستطيعا تمريره من قبل في ما يتعلق بالترحيل القسري ومراقبة المهاجرين». ويشير إلى أنّ «دول الاتحاد الأوروبي ترحّل سنويا نحو ستة آلاف مهاجر غير نظامي إلى تونس».

أكثر من 15 ألف مهاجر

كشفت بيانات رسمية صادرة عن وزارة الداخلية الإيطالية أنّ 15 ألفاً و52 مهاجراً تونسياً وصلوا إلى سواحلها في الفترة الممتدة ما بين يناير/ كانون الثاني و26 نوفمبر/ تشرين الثاني من العام الجاري، كذلك وصل حتى أكتوبر/ تشرين الأول من العام نفسه 1615 قاصراً من دون مرافق تتراوح أعمارهم ما بين 13 و17 عاماً.

تحقيق

أكدت رئيسة الحكومة السويدية، ماغدالينا اندرسون، انتهاج بلادها سياسة أكثر صرامة لمكافحة انتشار «التمييز العنصري»، بالتزامن مع التشدد في مكافحة العصابات التي باتت مصدر قلق كبير

عصابات الضواحي

عنف يهدد بالتمييز ضد المهاجرين في السويد

ناصر السهلي

يثير الواقع الأمني في السويد مخاوف كبيرة لدى السياسيين، حتى إن قواعد الحزب الاجتماعي الديمقراطي المعروف بمواقفه المنحازة إلى الأقليات بات تتخذ مواقف أكثر تشدداً، فيما اتسعت ظاهرة استغلال اليمين المتشدد المتمثل بحزب «ديمقراطيو السويد» لمشكلات المهاجرين كسبب للتحريض عليهم، لتشمل معظم أحزاب يمين الوسط، وبعض من يسار الوسط، التي باتت تخشى من مخاطر تفاقم العنف في المجتمع.

ويتكرر في المجتمع السويدي خطاب مفاده أن الضواحي بدأت تخرج عن السيطرة، بفعل انتشار العنف اليومي، الذي يشمل جرائم قتل دامية متكررة ضمن ما يطلق عليه «حرب العصابات»، التي يذهب ضحيتها كثير من المدنيين، وادت إلى تحول بعض ضواحي مدن البلد الإسكندنافي الذي كان يتفاخر دوماً بأنه دولة الرفاهية إلى ساحات صراع دموية.

وخلال السنوات الماضية، تعالت أصوات أفراد الشرطة، محذرة من انفلات الأوضاع الأمنية، ويشعر بعض سكان الضواحي، وأغلبهم من الأقليات والمهاجرين، بخيبة أمل متزايدة بسبب استمرار تدهور الأوضاع الأمنية، كما تشكو أسر ضحايا العنف من بطء نظام المحاكمات، وعدم وصوله في كثير من القضايا إلى أحكام رادعة.

ولسنوات، واجهت السويد مشكلات في دمج عشرات الآلاف اللاجئين القادمين إليها خلال موجات الهجرة، التي كان أكبرها في 2015، وشهدت قدوم أكثر من 160 ألف مهاجر دفعة واحدة، وبنجه أغلب هؤلاء إلى السكن في الضواحي المكتظة بالمهاجرين، لكن كثيرون منهم حالياً قلقون على مصير أبنائهم في الضواحي، سواء ضواحي العاصمة استوكهولم، أو ضواحي مدن الجنوب مثل مالمو، وغوتينبرغ، التي تهيمن عليها عصابات متنافسة تمارس جرائم عدة، أبرزها تجارة المخدرات.

وحذرت الشرطة السويدية، في أحدث تقاريرها، من تنامي نفوذ تلك العصابات، واكدت للساسة والمشرعين أن الأوضاع باتت مقلقة في الضواحي. فإلى جانب شكوى الشرطة من غياب الشهود عن التعاون مع المحققين، نتيجة الخوف من العصابات التي تستهدف من يتقدم للشهادة على أحداث عنف في تجمعه السكني، تؤكد الشرطة أن «العصابات بدأت بالتوسع في أحياء جديدة تتحكم بها»، ما يفسر خوف بعض الأسر اللاجئة من تجنيد العصابات لأبنائهم.

تضم مدينة غوتينبرغ أكبر كتلة سكانية بعد العاصمة استوكهولم، وينتشر فيها عدد كبير من السكان من أصول مهاجرة، وتشير تقارير الشرطة إلى أن «ضواحي المدينة ينتشر فيها أفراد عصابات مهيمنون، وهم يرتدون سترات واقية من الرصاص، ويتحكمون بمن يدخل ومن يخرج».

تنتشر دوريات الشرطة في الشوارع الرئيسة لغوتينبرغ لطمأنة المواطنين، لكن العصابات لا تنشط في الشوارع الرئيسية، بل في الضواحي التي تضم شققاً واسعة تناسب الأسر الكبيرة من الأصول المهاجرة، وبمرور السنوات، تحول شعور الطمأنينة إلى مشاعر قلق متزايدة من تحول السويد إلى صورة لا تشبه ما كانت عليه كمجتمع للرفاهية.

ويتحدث مهاجرون عرب يقيمون بضواحي «أوبسالا»، شمال استوكهولم، لـ«العربي الجديد»، عن مشاهد مساعدة الشرطة السويدية في إنقاذ قطط، أو وقف السير على بعض الطرقات لمرور فراخ البط.

وليس في أوبسالا وحدها، بات جيل من رجال الشرطة يتعلم لغات المهاجرين في مالمو وغوتينبرغ، حيث ضمت الشرطة أيضاً أفراداً من الأقليات رغم نظرة مجتمع الأقليات السلبية إلى من يصبح شرطياً في الضواحي. ففي ضواحية توارب في غوتينبرغ، يقول المهاجر السوري أبو محمد قباني، لـ«العربي الجديد»، إنه اختار منذ حضوره مع أسرته في 2014، العيش في المنطقة «على أمل أن تخفف الحياة فيها من شعوري بالغربة، لكونها تضم الكثير من السوريين والعرب، لكن للأسف كبر أبنائي في جو موبوء، وصار العيش هنا كابوساً نحاول أن نحمي أولادنا منه بدلاً من التركيز على عيش الحياة بشكل طبيعي».

بدوره، حضر عبد الرحمن مصلح إلى المنطقة كشاب قبل 20 سنة، قبل أن يصبح رب أسرة يخاف على أولاده. يقول: «بات الوضع يشبه الحياة في لبنان، وأحياناً يقترب من الصراع الدائر في سورية. ينتشر شباب ومراهقون في الشوارع، ويفرضون ما يشبه الحواجز التي تفتش الداخلين إلى الأحياء السكنية، وكل ذلك بفعل تنافس العصابات».

ويؤكد مدير شرطة جنوب مدينة غوتينبرغ، دان ويندت، التحولات في ضاحية توارب «حيث تنتشر العصابات المحلية، وتراقب الداخلين، وتسأل البعض عن هويته لمعرفة ما إذا كان يسكن في المنطقة أو لا، كما تراقب الشرطة، وتحذر بعضها من تدخلها».

ويربط ويندت بين تلك الممارسات واحتدام التنافس بين مختلف العصابات، التي أدت إلى مقتل الشرطي أندرياس دانمان بالرصاص في أثناء استماعه إلى شهادة أحد السكان في ضاحية بيسكوبسغاردن مع زميلته، وحكم على القاتل، وهو شاب في السابعة عشرة من عمره، بالسجن ثمانية أعوام، ما أثار جدلاً كبيراً حول تساهل قانون العقوبات.

وخلال السنوات الأخيرة، تعرضت السويد لموجات من جرائم العصابات الخطيرة، وأصبح استخدام الأسلحة والمتفجرات من الأمور الشائعة، ولا تستثني ضواحي العاصمة استوكهولم من ذلك، وبشكل واضح في ضاحية رينكبي سيئة الصيت التي تضم عدداً من العصابات المتنافسة على تجارة الممنوعات.

وأبرز مشكلات النظام الأمني في مواجهة تلك العصابات أنه غير مصمم لمواجهة ما يسمى «العشائر»، التي تشبه تلك العصابات المنتشرة في ألمانيا، وتوجه الشرطة السويدية في المناطق الجنوبية الغربية اتهامات متكررة إلى عصابات العشائر، وتذكر اسمها وخلفيات بعضها صراحة، ومن بينها عصابات عربية وكردية، وغالبيتها تعمل في تجارة المخدرات المترافقة مع استخدام السلاح، وفرض إتاوات على المهاجرين واللاجئين.

وتفيد الشرطة السويدية بأن منطقة «هيالبو» في غوتينبرغ تسيطر عليها «عائلة خان» التي تضم عدداً كبيراً من الأفراد الذين أدينوا ببيع المخدرات وممارسة العنف، والتي تخوض صراعاً دامياً مع عصابة منافسة لها في المدينة ذاتها. والتطور الخطير الذي تحذر منه التقارير الأمنية، أن تلك العصابات باتت تجند أطفالاً من سن الثالثة عشرة، وهو ما أكده مدير شرطة جنوب غوتينبرغ.

وتستغل العصابات ثغرات في قانون العقوبات السويدي يتعلق بالمراهقين، رغم أن تعديلات أدخلت عليه تتيح ملاحقة القُصَّر (تحت 18 سنة) إذا ما ارتكبوا جرائم خطيرة، بما في ذلك القتل، وغالباً ما ينتهي الحال بمراهقي العصابات إلى إيداعهم في «بيوت الشباب» تحت مراقبة مصلحة السجون، وهو ما يثير جدلاً حول ضرورة تعديل القوانين التي يعتبرها البعض متراخية مع العنف، ويسري ذلك حتى في أوساط مؤيدي يسار الوسط، الذين كانوا تاريخياً أكثر تعاطفاً مع المهاجرين والأقليات.

خلال عام 2020، أبلغ عن 385 حادث إطلاق نار في السويد، ونجم عن ذلك سقوط 47 قتيلاً، ومنذ مطلع 2021 حتى أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، تظهر أرقام الشرطة أن الصورة لم تختلف كثيراً عن العام الماضي، وسجلت 65 ملاحقة قضائية فقط من بين مئات حالات إطلاق النار في حرب العصابات، ومن بين هؤلاء، لم يحكم إلا على نصفهم، وتنتظر القضايا الأخرى الوصول إلى المحاكم، حتى بعد مرور عام على الاتهام، الذي لا يؤدي بالضرورة إلى سجن المتهم وهو في انتظار المحاكمة.

وبعض القتلى يفقدون حياتهم من طريق الخطأ، إذ لا علاقة لهم بما يجري، وبعضهم قُصِّر، أو أطفال، أو طلاب من أصول عربية، وجرت حتى الآن 16 ملاحقة قضائية فقط، و10 منها أدت إلى أحكام. ومن بين إصابة 118 شخصاً متهماً بإطلاق الرصاص، لم يُلاحق قضائياً سوى 26، و23 فقط مثلوا أمام المحاكم، ولم يحكم إلا على 19 في المائة بالسجن. وتفيد أرقام الشرطة السويدية بأنه من بين 220 حادث إطلاق نار دون ضحايا، لم يلاحق قضائياً إلا متهمون في 23 حالة، و9 في المائة فقط من المحاكمات انتهت إلى أحكام.

وبالنسبة إلى عنف العصابات المميت، فإن الشرطة والقضاء السويديين توصلا في الفترة بين 2014 إلى 2017، إلى حلول لنحو 68 في المائة من الجرائم، بينما خلال الأعوام التالية، وحتى 2020، تراجع معدل إنهاء قضايا العنف المميت إلى نحو 23 في المائة، وهي نسبة متدنية مقارنة بجرائم القتل الأخرى غير المرتبطة بحرب العصابات، التي تصل نسبة حل الجرائم فيها إلى 94 في المائة.

باتت العصابات تهدد الأمن بضواحي السويد (فديريك بيرسون/فرانس برس)

2015
شهد هذا العام وصول اكبر دفعة من المهاجرين إلى السويد، وضمت قرابة 160 الف مهاجر.

«أوميكرون» شديد العدوى... لكن لا داعي للهلع

ما زالت منظمة الصحة العالمية تكرّر في كلّ مناسبة أنّ الخبراء في حاجة الى مزيد من الوقت لفهم أوميكرون، المتحوّر الأحدث من فيروس كورونا الجديد

لم تتلقَّ منظمة الصحة العالمية، حتى أمس الجمعة، أيّ معلومات عن وفيات يُحتمل أن تكون مرتبطة بمتحوّر أوميكرون من فيروس كورونا الجديد، وفق ما أعلن المتحدث باسمها كريستيان ليندماير في مؤتمر صحافي دوري للأمم المتحدة في جنيف. أضاف ليندماير أنّه مع لجوء مزيد من الدول إلى فحوص لرصد المتحوّر الأحدث، «سوف يُسجَّل مزيد من الإصابات ومزيد من المعلومات، غير أنّني آمل بعدم تسجيل وفيات». وبحسب المعطيات الأخيرة، فقد سُجّلت إصابات بمتحوّر أوميكرون في نحو 30 بلداً حول العالم منذ 24 نوفمبر/ تشرين الثاني المنصرم، تاريخ إعلان جنوب أفريقيا رصدها للمرّة الأولى هذا المتحوّر الذي صنّفته منظمة الصحة العالمية «مثيراً للقلق».

ولعلّ المعلومات شبه المثبتة المرتبطة بأوميكرون هي أنّه يتضمّن طفرات عديدة ويصيب المحصّنين ضدّ كوفيد-19 بالإضافة إلى أنّه سريع الانتشار. وفي هذا الإطار، أكّدت كبيرة العلماء في منظمة الصحة العالمية سمية سواميناثان، في مؤتمر «رويترز نكست»، أمس الجمعة، أنّه «شديد العدوى»، غير أنّها طالبت الناس بالابتعاد عن الذعر. وسألت: «كم علينا أن نقلق؟»، لتجيب: «لا بدّ لنا من أن نكون مهيّئين وحذرين من دون أن نهلع». هذه هي «الطريقة الأنسب للمواجهة» في رأيها. أضافت سواميناثان أنّ «ظهور متحوّر جديد لم يكن أمراً مرحّباً به»، لكنّ العالم «كان مستعداً بشكل أفضل له، نظراً إلى التطوّر في اللقاحات منذ بدء الجائحة».

ما زالت إصابات كوفيد-19 المرتبطة بمتحوّر أوميكرون في خارج بلدان جنوبي القارة الأفريقية مرتبطة بشكل عام بأشخاص سافروا إلى المنطقة، إلا أنّ حالات أولى لانتقال العدوى محلياً راحت تظهر في الولايات المتحدة الأميركية وأستراليا على سبيل المثال. وفي هذا الإطار، ترى منظمة الصحة العالمية أنّ ثمّة «احتمالات مرتفعة لانتشار أوميكرون عالمياً»، وما زالت تشدّد على أنّها تجهل حتى الآن أموراً عدّة حول هذا المتحوّر، من قبيل شدّة الأعراض التي يتسبّب بها وشدّة عدواه وفعالية اللقاحات المتوفّرة المضادة لكوفيد-19.

وفي ما يتعلّق باللقاحات، قال رئيس شركة التكنولوجيا الحيوية الألمانية «بيونتيك» أوغور شاهين، في مؤتمر «رويترز نكست» المشار إليه آنفاً، إنّ شركته ربما تكون قادرة على تعديل لقاحها المضاد لكوفيد-19 المطوّر مع شركة «فايزر» للصناعات الدوائية بشكل سريع نسبياً بهدف مواجهة متحوّر أوميكرون الذي يثير القلق في العالم منذ أيام عدّة. أضاف شاهين أنّ لقاح «فايزر-بيونتيك» سوف يستمرّ في توفير حماية من الأعراض الشديدة لمرض كوفيد-19 على الرغم من كلّ متحوّرات فيروس كورونا الجديد التي قد تُرصد. وتابع شاهين أنّ «هذا المتحوّر ربما يكون قادراً على إصابة المحصّنين، لكنّنا نتوقّع أن يتمكّن المصابون به من سبق أن تلقّوا لقاحاتهم، من التمتّع بحماية من الأعراض الشديدة للمرض». وأشار شاهين إلى أنّ ظهور متحوّرات الفيروس يعني أنّه من المرجّح أن تصير عملية التحصين سنوية كما هي الحال مع الأنفلونزا الموسمية.

وفي سياق متصل، رأى المدير الصحي في مستشفى سبالانزاني للأمراض المعدية بالعاصمة الإيطالية روما فرانشيسكو فابا أنّه من الأفضل تلقّي جرعة من اللقاح المضاد لكوفيد-19 سنوياً تماماً كما هي الحال مع لقاح الأنفلونزا. أضاف في حديث إلى صحيفة «ميساجيرو» الإيطالية، أنّه «لا بدّ من الإدراك أنّ فيروس كورونا الجديد يتحوّر باستمرار»، لكنّ «ذلك يحدث غالباً في الأوبئة».

وفي حين يُعدّ التحصين من الإجراءات الوقائية الأساسية في وجه فيروس كورونا الجديد ومتحوّراته باختلافها، أعلنت الولايات المتحدة الأميركية أنّها شحنت، أمس الجمعة، تسعة ملايين جرعة من لقاحات مضادة لكوفيد-19 إلى دول في أفريقيا ومليوني جرعة إلى دول أخرى في مناطق مختلفة من العالم. من جهة أخرى، قال وزير الصحة الألماني ينس شبان، أمس الجمعة، إنّ أكثر من واحد في المائة من سكان البلاد مصاب حالياً بكوفيد-19، داعياً الجميع إلى تلقّي جرعات اللقاح اللازمة في حال لم يفعلوا بعد. واستناداً إلى البيانات التي نشرتها الوكالة الفيدرالية لمكافحة الأمراض في ألمانيا، أوضح شبان أنّ عدد السكان الذين لم يتلقّوا جرعات اللقاح أصيبوا بالعدوى ويعانون من أعراض خطيرة هو أعلى بكثير من الذين تلقّوا اللقاح. وشدّد أمام الصحافيين في برلين على أنّه «لو أن جميع الألمان البالغين تحصّنوا، لما كنّا في هذا الوضع الصعب»، علماً أنّ الحكومة تعتزم تقديم مشروع قانون للبرلمان بهدف جعل اللقاح المضاد لكوفيد-19 إلزامياً.

وتصريحات شبان أتت بعد يوم من إعلان قادة فيدراليين ورؤساء الولايات عن قيود جديدة صارمة تستهدف من لم يتلقّوا اللقاح تمنعهم من دخول المتاجر والمطاعم وأماكن التجمّعات الرياضية والثقافية غير الضرورية. وشبان، الذي يغادر منصبه في الأسبوع المقبل على الأرجح مع تولي الحكومة الألمانية الجديدة مهامها، كان قد عارض التحصين الإجباري، وما زال كذلك، إذ أوضح أنّه سوف يصوّت لإلزامية الإجراء.
(فرانس برس، رويترز، أكي)

الفلك واضح وسط القيود التي بدأت تُفرض على خلفيّة أوميكرون (وليام وست/ فرانس برس)

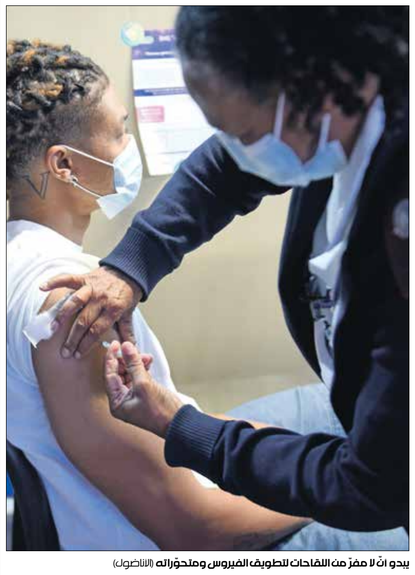
يبدو أنّ لا مفرّ من اللقاحات للتطويف الفيروس ومتحوّراته (الأناضول)

تعرّضت السويد إلى جرائم عصابات بالأسلحة والمتفجرات

تستهدف العصابات من يشهد على عنف وقع بتجمعه السكني

أرياف اليمن شبه منسية صحياً... أوضاع ميؤوس منها لأطفال وأمهات

تحتاج مئات الاسر اليمنية في ارياف محافظة تعز إلى ساعات طويلة للوصول إلى اقرب مرفق صحي من اجل إنقاذ ارواح اطفالها. وفي مناسبات مختلفة، تفشل المهمة، وتُزهق الارواح على قارعة الطريق

الامراض والاوبئة تفترس اطفال ريف اليمن (أحمد الباشا/ فرانس برس)

تعز ـ **زكريا الكمالي**

في وقت أخرج النزاع في اليمن نصف المرافق الصحية من الخدمة، وجعل البقية تعمل بنصف طاقتها، يتركز اهتمام السلطات والمنظمات الدولية على دعم القطاع الصحي داخل المدن والمجتمعات الحضرية بدرجة رئيسة، فيما تبدو الأرياف شبه منسية على صعيد تأمين مستلزمات الرعاية الطبية، رغم أنها تحتضن مئات الآلاف من السكان المعدمين، والمهمّشين لأخطار أمراض وأوبئة كثيرة، وبدرجات عالية على صعيد حدّة الإصابات. وعلى مدار سنوات الحرب الست الماضية، افترست الأمراض والأوبئة أجساد أطفال البلدات الريفية في عدد من المحافظات الساحلية. وبلغت حالات سوء التغذية لديهم مستويات حرجة في مناطق المخا وموزع والوازعة وجبل حبشي ومقبنة بمحافظة تعز بسبب افتقارها إلى مرافق صحية مؤهلة. كما تعرضت الأمهات الحوامل في هذه المناطق لمضاعفات أدت غالباً إلى الوفاة، علماً أن الأمم المتحدة تقول إنّ «حوالى 20,1 مليون يمني يحتاجون إلى مساعدة للحصول على الخدمات الصحية، بينهم 4,8 ملايين امرأة، فيما يعاني 400 ألف طفل سوء تغذية حاد».

ويضطر أولياء الأمور في مناطق الساحل الغربي لتعز غالباً إلى حزم أمتعتهم والتوجه إلى مرافق صحية داخل مدينة تعز، في محاولة للحصول على خدمات مقبولة. لكن معظمهم يصلون في مراحل متأخرة أو بعد فوات الأوان، كما حصل مع عبد الله الظرافي حين قرر إسعاف طفلته الرضيعة المصابة بسوء تغذية حاد عبر نقلها إلى المدينة. لكن مرافق صحية خاصة كثيرة رفضت استقبالها بحجة أن وضعها ميؤوس منه، بعدما تأخر إخضاعها لعناية طبية، وباتت في مرحلة حرجة. يقول الظرافي لـ«العربي الجديد»: «طفلتي مصابة بهزال شديد وضمور في الدماغ بسبب سوء التغذية. وأنا لم أستطع نقلها مبكراً إلى المدينة نظراً لعدم توفر المال. وفي بلدتنا، لا يوجد أطباء أطفال ذوو كفاءة عالية، ولا رعاية جيدة».

ويتطلب الوصول إلى أقرب مركز صحي متخصص داخل مدينة تعز قطع عشرات الكيلومترات، ودفع أجور نقل تصل إلى 40 دولاراً، إضافة إلى تكاليف أخرى تتعلق بتأمين طعام ودواء ومبيت داخل المدينة إذا لزم الأمر. واللافت أنّ هذه المراكز، وعلى رأسها المستشفى السويدي للأمومة والطفولة، مزدحمة بعشرات الأطفال القادمين من بلدات ريفية بعيدة، رغم صعوبة الوصول إليها بسبب حصار جماعة الحوثيين لها.

ويقول عاملون صحيون لـ«العربي الجديد»: «تكتظ المستشفيات مطلع كل أسبوع بالقادمين من الأرياف. تقف عشرات الأمهات في غرفة الانتظار، وتضطر في بعض الأيام إلى العمل حتى بعد انتهاء الدوام من أجل علاج المصابين بسوء التغذية» التي لا تشكل المشكلة الصحية الوحيدة في ريف تعز، إذ تنتشر فيها أوبئة أخرى على رأسها الكوليرا. وأحصت تقارير لمنظمة الصحة العالمية أكثر من 500 إصابة بالكوليرا منذ مطلع يناير/ كانون الثاني الماضي وحتى 3 أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، وذلك من إجمالي 2700 إصابة في البلاد. وفيما تسبب تدمير مرافق للعناية الطبية وتحويل بعضها إلى ثكنات عسكرية، وهجرة الكوادر المحترفة وعدم دفع مرتبات العاملين، في تراجع مستوى خدمات المنظومة الصحية في اليمن، عزّزت منظمات دولية منها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقديم الخدمات الصحية المهمة، من خلال مبادرات مجتمعية وتنفيذ مشاريع صغيرة اهتمت بتحسين البنى التحتية الصحية في ريف اليمن تحديداً. لكن سكاناً محليين يقولون إن غالبية المشاريع التي نفذها شركاء محليون كانت وهمية.

ويكشف محمد الوافي، وهو من سكان منطقة جبل حبشي غربي تعز، لـ«العربي الجديد» أن بعض المراكز الصحية التي جرى تأهيلها شهدت عمليات ترميم لم تلحظ إيصال إمدادات دائمة تلبي احتياجات مكافحتها التفشي الهائل للأوبئة وجائحة كورونا، ومشاكل سوء التغذية لدى الأطفال والأمهات». ويتهم الوافي بالتالي منظمات محلية تشارك في مشاريع المنظمات الدولية بنهب التمويل الخاص الممنوح للقطاع الصحي من خلال القيام بأعمال وهمية أو متعثرة، ما زاد تدهور الخدمات الصحية في الأرياف وبعض المدن، والذي تحذر وكالات الإغاثة الدولية من تفاقمه خلال الفترة القادمة في ظل تقلص دعم المانحين.

ويفيد تقرير حديث أصدرته الأمم المتحدة أنّ «عدم تلقي الأموال المخصصة للمساعدات الصحية، سيحتم وقف دعم المستشفيات في اليمن، ما يؤدي إلى انقطاع الخدمات الصحية الأساسية لإنقاذ حياة الأطفال والأمهات وحديثي الولادة، وتعريض حياتهم ورفاههم للخطر». ويلفت التقرير إلى أنّ «نقص التمويل سيؤدي أيضاً إلى نقص معدات الحماية الشخصية للأفراد من مقدمي الرعاية الصحية، ويؤثر على الفحوص الخاصة بفيروس كورونا التي يخضع لها مئات الآف اليمنيين، ويعطل أجهزة التبريد المستخدمة للحفاظ على صلاحية ملايين الجرعات الخاصة بأكثر من عشرة أنواع من اللقاحات المنقذة للحياة، وبينها لشلل الأطفال والحصبة».

20,1 مليوناً يحتاجون إلى مساعدة للحصول على خدمات صحية

تكتظ المستشفيات مطلع كل اسبوع بالقادمين من الأرياف

لباس حماية كامل من كورونا في مطار ملبورن

لا مسافرين في مطار طوكيو الدولي

توجيهات للسلامة في مطار سيول

حركة خجولة في مركز تسوق للميلاد في براغ

ذعر «أوميكرون»
صدمات صحية واقتصادية للعالم

الذعر من متحوّر «أوميكرون» هو ما يشغل العالم اليوم، في وقت طرحت قبل أيام قليلة من ظهوره في جنوب أفريقيا تساؤلات كبيرة حول فاعلية اللقاحات المتوفرة لفيروس كورونا ومتحوّرات أخرى، بعدما شهدت دول أوروبية عدة موجات إصابات متصاعدة حتمت اتخاذها إجراءات إغلاق كامل أو جزئي.

على باب عطلات نهاية العام، اضطرت دول إلى حظر استقبال رحلات من الخارج، خصوصاً من جنوب أفريقيا، وأطلقت تحذيرات عدة للسكان من خطورة الاختلاط، ما أثرّ على حركة النقل الداخلي سواء في القطارات والحافلات، حيث بدا الركاب في حالة رعب من بعضهم البعض، أو حتى حركة المشي على الطرقات، وقصد مراكز التسوّق. إنها صدمات «أوميكرون» الذي يجهل العلماء مخاطره الكاملة وتداعياته التي ستفضي بحسب خبراء إلى صدمات اقتصادية في أيام الأرباح والمكاسب المرتبطة باحتفالات نهاية العام، والتي قد توقع الشركات والمؤسسات مجدداً في نكسات تتعاقب عليها منذ نحو سنتين.

والحقيقة أن العالم لا يملك لمواجهة صدمة «أوميكرون» الجديدة إلا التمسك بمواصلة حملات التلقيح ودعوة المترددين إلى تغيير آرائهم، والإقبال على التطعيم بسرعة قصوى. وهو ما ظهر في حملات إعلانية كثيفة جديدة أطلقتها دول عدة، وافتتاحها مراكز جديدة للتلقيح بعضها في الهواء الطلق. لكن السؤال المطروح اليوم، هل ستوفر اللقاحات المتوفرة عناصر مقاومة متحوّر «أوميكرون»، في وقت لم تحسم فعاليتها ضد باقي المتحورات؟

(العربي الجديد)

(الصور: فرانس برس، الأناضول، Getty)

حذر شديد داخل قطار أنفاق في لندن

حملة تطعيم في واشنطن تحت ضغط «أوميكرون»

منع دخول سيدة إلى متجر في هولندا